بعضُ آراءِ ابنِ هشامٍ النّحويّةِ المتفرِّدةِ عن البصرةِ والكوفةِ في مغني اللّبيب

أهيف عبد العزيز بوريني

(١)- [(مهما) بسيطة وليست مركّبة]:

يتحدّث ابن هشام عن تركيب (مهما) -وحديثه هذا إنّما يُوهم أنّه يقول بتركيبها، وليس كذلك – من (ما) الشّرطيّة، و(ما) الزّائدة، وذلك في حديثه الّذي يسوقه عن (إنْ) النّافية، فيعرض ابن هشام إلى خلاف وقع في تخريج (إنْ) في قوله تعالى: (إنْ كُنَّا فاعلين) [الأنبياء ١٧]، وقوله: (قل إن كان للرّحمن ولدٌ) [الزخرف:٨١]، وقوله تعالى: (ولقد مَكَّناهُم فيما إنْ مَكَّناكُم فيه) [الأحقاف:٢٦]. وحاصل الخلاف أنَّ جماعةً تُخرِّجُ (إنْ) فيه نافية، وقيل: زائدة. لكنَّ ابن هشام يؤيّد من قال إنّها نافية. ويؤيّدهم بدليل من قوله تعالى؛ ذلك أنَّ (إنْ) نافية في: (فيما إنْ مكّناكُم فيه)؛ لأنَّ آية أخرى بتفسيرها وردت فيها (ما)؛ وهي: (مَكّناهم في الأرضِ مَا لَم نُمَكّن لَكُم) [الأنعام:٦]، ثمَّ يذكر ابن هشام باقي الخلاف في تخريج (إنْ)، فقيل: بمعنى قد، وقيل ظاهره الشّرط(١).

فابن هشام يستدلُّ بآية الأنعام في ورود (ما) للنّفي، كما وردت (إنْ) للنّفي أيضاً في آية الأحقاف، والآيتان لمعنى واحد في التّفسير؛ ذلك أنَّ المخاطب فيهما كفار مكّة، والمعنى: لم نعطِ أهل مكّة، نحوِ ما أعطينا عاداً وثمودَ وغيرهم من البسطة في الأجسام، والسَّعةِ في الأموال(٢).

وقد علّل ابن هشام العدول عن وضع (ما) بعد (فيما) في قوله تعالى: (فيما إن مكّناكم فيه) وحلولها ممحل (إنْ)؛ كي لا يتكرر فيثقل اللّفظ(٣)؛ فلذا جاءت (إنْ) للنّفي، حتى لا يتكرّر لفظ حرف (ما) فيستثقل.

ثمّ يورد ابن هشام قولًا فيه تعليل لعدم التّكرار للاستثقال؛ يقول: " قيل: ولذا لما زادوا على (ما) الشّرطيّة قلبوا ألف (ما) الأولى هاءً، فقالوا: مهما"(٤).

أقولُ: إنّ ابن هشام في إيراد هذا التّعليل في تركيب (مهما) من (ما) الشّرطيّة، و (ما) الزّائدة، وارد لا على نية الإجماع به، أو قبوله، بل بنيَّة بيان العلّة في الاستثقال إنّه التّكرار؛ فابن هشام يقبل بأنّ تكرار الحرف يؤدّي إلى الاستثقال، لكنّه لا يتبع قولهم في تركيبها، على ما سيأتي.

إنّ من قال بتركيب (مهما) من (ما) الشّرطيّة، و(ما) الزّائدة هم البصريون؛ وجاء: "وسألت الخليل عن (مهما)، فقال: هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً؛ ولكنّهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً، فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف الّتي في الأولى؛ وقد يجوز أن يكون (مه) كإذ ضم إليها ما"(٥).

فرأى الخليل إذًا أنّ (مهما) مركّبة من (ما) الشّرطيّة، و(ما) الزّائدة، أو (مه) و(ما)، لكنّ ابن هشام لم يبن أنّ هذه حجّة البصريين في تركيبها، بل إنّه تجاوز ذكرهم، وكذا فعل الدّسوقيّ والأمير في حاشيتيهما على مغني اللّبيب(٦).

ثم إنّ الّذي يحمل على القول إنّ ابن هشام لم يؤيّد تركيب (مهما)، ما جاء عنده بقول صريح في نفي تركيبها؛ إذ يقول في (مهما): "وهي بسيطة لا مركّبة من (مه) و(ما) الشّرطيّة، ولامين (ما) الشّرطيّة، و(ما) الزّائدة، ثمَّ أُبدلت الهاء من الألف الأولى دفعًا للتّكرار، خلافاً لزاعمي ذلك"(٧).

واعلم أنَّ ابن هشام لمَّا قال ببساطتها نافياً تركيبها كما ذكر، إنّما هو يخالف في ذلك مذهب البصريين القائلين بتركيبها من (ما) الشّرطيّة، و(ما) الزّائدة، كما جاء عند سيبويه، وتركيبها قد يجوز من (مه) و(ما)، عند الخليل(٨).

ويخالف ابن هشام أيضاً مذهب الكوفيين القائلين بأنَّ (مهما) إنّما هي مركّبة من (مه) و(ما). و(مه) بمعنى: اكفُفْ، زيدت عليها (ما) فحصل بتركيبها معنى لم يكن(٩).

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

ولك أن تنظر أنَّ ابن هشام في قوله ببساطة (مهما) قد تفرَّد عن رأي البصريين والكوفيين، مخلِّصاً الإشكال الّذي حدث في القول بتركيبها، وممّا رُكِّبت.

(٢) – [تأتي (إلّا) صفةً بمنزلة (غير) فتكون هي وما بعدها صفة، وما بعدها يكون مُخَصَّصاً أو مؤكِّدًا]

يذكر ابن هشام في وجهٍ من أوجه (إلّا) الأربعة أن تكون صفة بمنزلة (غير) فيوصَفُ بها وبتاليها جمع منكَّر أو شبهه. ويمثّل على الجمع المنكر بقوله تعالى: (لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسدتا) [الأنبياء:٢٢]، فـ (إلّا) في هذه الآية عند ابن هشام لا يجوز أن تكون للاستثناء – مخالفاً بذلك المبرد – من جهة المعنى، ومن جهة اللّفظ. أمّا من جهة المعنى فلما يترتب عليها من إثبات التّعدد بمقتضى مفهومه؛ أي فيصير التّقدير حينئذٍ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه، إنّه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد كما يرى ابن هشام. وأمّا من جهة اللّفظ فلا يصحّ اعتبار (إلّا) للاستثناء؛ لأنّ آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصحّ الاستثناء منه(١٠).

ثمّ ينقل ابن هشام رأي الشّلوبين (-٦٤٥ هـ)، وابن الضّائع (-٦٨ هـ) في (إلّا) الّتي في الآية، حيث يقولان كما نقل عنهما ذلك ابن هشام: "ولا يصح المعنى حتى تكون (إلا) بمعنى (غير) الّتي يراد بها البدل والعوض"(١١).

أي يقصدان أنّ المعنى لا يكون صحيحاً إن اعتبرنا أنّ (إلّا) في الآية بمعنى غير مطلقاً، لكن يصحّ اعتبارها بمعنى (غير) إن كانت تفيد البدليّة والعوض، أي فيصبح التّقدير: لو كان فيهما آلهة مكان أو عوض الله لفسدتا.

وموقف ابن هشام من رأي الشّلوبين وتلميذه ابن الضّائع الرّفض، إذ يقول: "وليس كما قالا، بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف؛ فهو في المثال مخصّص مثله في قولك: (جاء رجل موصوف بأنّه غير زيد)، وفي الآية مؤكّد، مثله في قولك: (متعدّد موصوف بأنّه غير الواحد) وهكذا الحكم أبداً: إن طابق ما بعدها (إلّا) موصوفها مخصّص له، وإن خالف بإفراد فالوصف مؤكّد، ولم أر من أفصح عن هذا"(١٢).

ففي المثال على قول الشّلوبين وابن الضائع يصحُّ أن تكون (إلّا) بمعنى البدل والعِوض، أمّا في الآية فلا يصح ذلك كما يرى ابن هشام.

ولعلَّك تلحظ حسنَ تخريج ابن هشام، وفهمه المتعمِّق في المسألة، ولعلَّه هو أوَّل من أوضحَ هذا التَّخريج في معنى (إلّا) في الآية الكريمة، ومعناها (أي: إلّا) حسب تاليها وسابقها، وذلك واضحٌ في كلامه: "ولم أرَ من أفصحَ عن هذا"، فتدبَّر.

(٣) – [تُزاد (الباء) مع المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائيَّة، و المبتدأ المخبر عنه بـ(كيفَ)]

يذكر ابن هشام أنَّ الباء تُزادُ مع المبتدأ إذا كان لفظ (حسبُ)، وإذا وقع بعد (إذا) الفجائيَّة، والمُخبَر عنه بِـ (كيفَ)، مُمثِّلًا على ذلك بقولهم: (بحسبك درهمٌ)، و(خرجتُ فإذا بزيدٍ)، و(كيف بك إذا كانَ كذا)(١٣).

لكنَّ النّحاة يذكرون أنَّ الباء لا تُزاد مع المبتدأ إلّا في موضعٍ واحدٍ، وهو إذا كان لفظه (حسب) – كما ذكر ذلك الدّكتور نيل نقلًا عن الأُشموني – على الاختلاف بينهم في خبره هل يُشترط كونه نكرة كما ذكر ذلك ابن مالك، أو يجوز أيضاً كونه معرفة كما ذهب إلى ذلك الرّضي (-٦٨٦ هـ)(١٤).

وفي قول ابن هشام بزيادة الباء في المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائيَّة، وبزيادتها مع المبتدأ المُخبر عنه بكيف، يكون ابن هشام قد أضاف موقعين جديدين لزيادتها لم يقل بهما النُّحاةُ.

ويتتبَّع هذا الرّأي لابن هشام الدّكتور نيل، موردِاً هذا الرّأي ممّا تفرّد به ابن هشام، ويسجِّلُ ملاحظةً لمحمّد محيي الدّين عبد الحميد، وردت في هامش شرح الأشموني بتحقيق عبد الحميد، يرى فيها المحقّق عبد الحميد أنَّ كلام ابن هشام هذا قد أُنكر عليه من بعض شُرَّاحه، زاعمين أنَّ زيادة الباء في هذين الموضعين شاذَّةٌ لا يُقاسُ عليها، ومردُّ هذا الإنكار اعتمادُ الشُّرّاح على أنَّ الرّضي صرَّح بانحصار زيادة الباء مع المبتدأ في (حسبُ)، وكلام محمّد محيي الدّين كأنّه بنيّة الرّدّ على هؤلاء الشّراح؛ لأنّه يذكر هذا الاعتماد منهم على كلام الرّضي كأنّه ليس بمقبول، فهم قد فرضوا أن الرّضي استقرأ الأساليب جميعها، ولم يَفُته شيء. ثمّ يذكر محمّد محيي الدّين إنّه لم يجد شواهد من كلام العرب على ذلك، أي على زيادة الباء في الموضعين اللّذين زادهما ابن هشام، لكنّه يقرّر أنّه وجد في (الأغاني) في أخبار عبد الله بن علقمة حديثاً عن ابن

عاصم عن أبيه يقول في أوّله: (فبينا نحن إذا بفتى يسوق ظعائن). ووجد حديثاً عن خالد بن الوليد يحدّث به النّبي -صلّى الله عليه وسلّم- يقول: " فتبعناهم فإذا بغلام له ذوائب على فرس ذنوب في أخريات القوم ". وحكى صاحب القاموس عن الفراء أنّه يقال: (كيف لي بفلان) (١٥).

فلعلّ ابن هشام قد اطّلع على هذين الموضعين، أو على غيرهما؛ ممّا جعله يجعل ذلك مقيساً في الكلام، وهذا وإن كان ثابتًا فإنّه برأيي لا يقاس عليه لقلّته.

(٤)- [تأتي (بل) عاطفة للمفرد إن سُبقت بأمرٍ أو إيجابٍ أو نهي ولكنّه قليلٌ]

يتحدّث ابن هشام عن شروط العطف بـ(بل)، ثمّ يقف على شرط منها، وهو: أن تدخل على مفرد، وإن تقدمها أمر أو إيجاب كَ: (اضرب زيدًا بل عمرًا، وقام زيدٌ بل عمرٌو) فَ(بل) تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه؛ فلا يُحكم عليه بشيءٍ، وإثبات الحُكم لما بعدها، وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضدّه لما بعده، نحو: "ما قام زيدٌ بل عمرٌو، ولا يقم زيدٌ بل عمرٌو"(١٦).

ثمّ يتحدث ابن هشام عن موقف الكوفيين في مسألة تقدُّم الأمر أو الإيجاب على (بل). إذ ينقل ابن هشام عن الكوفيين أنّهم منعوا أن يُعطف بها بعد غير النّفي وشبهه؛ (أي إنّهم منعوا أن تكون (بل) عاطفة إن سبقها أمرٌ أو إيجابٌ أو نهيٌ)؛ فهم يمنعون أن يُقال: (ضربتُ زيدًا بل إيّاك). ثم يقول ابن هشام في هذا المنع: "ومنعهم ذلك مع سَعَة روايتهم دليلٌ على قلّته"(١٧).

يقول الدّسوقيّ في شرح عبارة ابن هشام: "أي إنَّ كلام البصريين من قولهم إنّه يعطف بها بعد الأمر والإيجاب حقٌّ، لكن هو قليلٌ بدليل منع الكوفيين له"(١٨).

وعلى هذا يتضّح أنَّ ابن هشام قد خرج برأي تفرَّد به عن نحاة أهل المذهبين، فكان ذلك التّفرُّد نتيجة محاولته التَّوفيق بين المذهبين. والبصريون –مع عدم إشارة ابن هشام إلى ما في مذهبهم نصّ صريح– يجعلون التَّجويز لأن تُسبق (بل) في العطف بأمر أو إيجاب أو نهي مطلقًا، والكوفيون يجعلون ذلك – كما نقل ابن هشام عنهم رأيهم – ممنوعًا مطلقًا.

والدّليل على أخذ ابن هشام لما جاء عن البصريين من إنّهم يجعلونه جائزًا هو إنّه يضرب لذلك مثالًا، ثمَّ يستأنس ابن هشام برأي الكوفيين في المنع؛ ليدلّل على أنَّ رأي البصريين في جواز تقدُّم الأمر أو الإيجاب أو النَّهي على (بل) العاطفة إنّما هو قليلٌ. وحجَّة ابن هشام على قلَّة ذلك أنَّ الكوفيين منعوه مع سَعَةِ روايتهم.

والكوفيون– كما نقلتْ المصادر عنهم– قد توسَّعوا في الرِّواية، واعتدُّوا بالمثل الواحد(١٩). والكلام السّابق يدلُّ على أنَّ ابن هشام لم يكن ليقبل التّسليمَ بكل ما جاء عن نحاة أحد البلدين، بل زد على ذلك ما جاء عن مدارس أخرى أو نحاة آخرين، ولا هو متحيِّزٌ لمذهب على مذهب آخر، بل يفاضل ويقارن ويُقايس، وما بدا له صحَّة الرّأي فيه اعتمَده. فتأمَّل.

(٥)- [(حاشا) اسمٌ في قوله تعالى: (حاشا للّه ما هَذا بَشَرًا) [يوسُف: ٣١]]

يعرض ابن هشام لوجوه (حاشا)، فهي ترِدُ فعلًا متعدِّياً متصرِّفاً، وترِدُ تنزيهيَّةً، وترد للاستثناء. وفي الوجه الثّاني يتبدَّى فيه تفرُّد ابن هشام عن رأي نحاة البصرة والكوفة؛ ذلك أنّه يقول: "أن تكون تنزيهيّة؛ نحو: (حاشَ للّهِ) [يوسُف:٣١]، وهي عند المبرِّدِ وابن جنّي والكوفيين فعلٌ، قالوا: لتصرّفهم فيها بالحذف؛ ولإدخاهم إيّاها على الحرف، وهذان الدّليلان ينافيان الحرفيَّة، ولا يثبتان الفعليَّة، قالوا: والمعنى في الآية: جانبَ يوسُفُ المعصية لأجل الله، ولا يأتي هذا التّأويل في مثل: (حاشَ للّه ما هذا بشرًا)، والصّحيحُ إنّها اسمٌ مرادفٌ للبراءة من كذا؛ بدليل قراءة بعضهم (حاشاً للّهِ) بالتّنوين..."(٢٠).

ويتابع ابن هشام الاستدلال على اسميّتها، فيقول رادًّا الزَّعم بأنّها حرف جرّ: "لأنّها إنّما تجرُّ في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخولها على اللّام في قراءة السّبعة، والجارُّ لا يدخل على الجارِّ، وإنّما ترك التّنوين في قراءتهم لبناء (حاشا)؛ لشبهها بحاشا الحرفيَّة"(٢١).

فابن هشام يردّ المبرّد وابن جنّي (- ٣٩٢ هـ) والكوفيين الّذين زعموا أنَّ (حاشا) في آية يوسف فعل؛ إذ حجّتهم – كما ذكر المصنِّف– أنّهم تصرَّفوا فيها بالحذف (أي العرب)، وكذلك يحتجون بأنَّ العرب أدخلوها على الحرف.

وشرحُ تلك الحجَّة الكوفية – كما يذكر الدّسوقيّ- على أنَّ (حاشا) فعل هو: أي إنَّ فاعل الفعل (حاشا) يعود على من يقصد تنزيههُ، واللّام للتّعليل(٢٢).

لكنني أنبِّه على أنَّ قصد الدّسوقيّ من أنَّ اللّام للتّعليل هو بيان المُنَزَّه، وليست لام التّعليل كما عهدها دارس النّحو العربيّ

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

من أنّها النّاصبة؛ لأنَّ لام التّعليل إنّما تكون داخلة على الفعل المضارع المنتصب بعدها، على خلاف في ناصبه، أهو باللّام نفسها كما جاء عن الكوفيين، أم أنّ النّاصب (أنْ) مضمرة بعدها كما جاء عن البصريين، وهذا لا يخفى على الدّسوقيّ في الفرق بين اللّام النّاصبة والجارّة، فهي – أي اللّام – داخلة على لفظ الجلالة؛ فهي جارَّة وليست ناصبة للتّعليل؛ لأنَّ التّعليليّة داخلة على المضارع، والجارَّة على الاسم.

ويحتجّ المبرد، وابن جنّي، والكوفيون على إنّها فعل؛ لأنَّ العرب تصرّفوا فيها بالحذف، ومعنى ذلك: إنّهم يحذفون الألف الّتي بعد الشّين، وقد تُحذف الألف الّتي بعد الحاء، وهذا الحذف لا يكون في الحروف. ثمّ إنّهم يحتجّون بالقول في فعليتها إنّها ليست حرفًا؛ لأنَّ الحرف لا يدخل على الحرف(٢٣). وابن هشام يرى في حجَّة الكوفيين وهنٌ – وإن لم يصرِّح بذلك – وهذا الوهن متأتٍّ من أنَّ حجتهم لا تُثبت لـ(حاشا) الفعليَّة، بل تنفي عنه الحرفيَّة، وقصده أنَّ نفي الحرفيّة لا يثبت الفعليَّة.

واعلم أنَّ ردَّ ابن هشام لحجَّة القائلين بفعليَّة (حاشا) فيه ضعفٌ في الاستدلال، وفيه مناقضةٌ لما تبنَّاه الكوفيون، ومناقضة لابن هشام نفسه؛ فالتناقض حاصلٌ من الكوفيين أنفسهم، بل أضف إلى ذلك أنَّ فيه تناقضًا لابن هشام نفسه؛ ذلك لأنَّ الكوفيين يمنعون أن تكون (حاشا) حرفاً؛ لأنّه يدخلها حذفٌ، أي فأيُّ كلمة يدخلها الحذفُ ليست بحرف، لكن ما بالهم إذاً يزعمون أنَّ السّين الدّاخلة على المضارع مقتطعةٌ من سوف، وأنَّ (سوف) حرفٌ يدخله الحذف، فيقال فيه: (سف) بحذف الوسط، ويقال فيه: (سو) بحذف الأخير. وكذلك فإنَّ ابن هشام نفسه يُسلِّم بأنّه يُقتطعُ من (سوف)، فيُحذف منها الواو لتصبح (سف)، وكذا يُحذف منها الفاء لتصيرَ (سو)(٢٤). فمع كلِّ ذلك تبقى (سوف) عندهم وعنده حرفًا.

وأنت عالمٌ أيضاً بأنَّ ابن هشام رأى أنَّ (لعلَّ) تُحذف منها اللّام، وتبقى حرفًا، متابعًا بذلك الكوفيين(٢٥) – كما مرَّ في الفصل الثّاني من البحث هذا – على أنّه يصحُّ ما ردَّ به ابن هشام على الكوفيين، لكن في الشّقِّ الثّاني من الرّدّ؛ وهو أنَّ ذلك لا يثبُت الفعليَّة لـ(حاشا). فتأمَّل.

وحجَّة زاعمي فعليَّة (حاشا) بأنّها تدخل على حرف. والمعتَرَض من ابن هشام بأنَّ هذا ينافي الحرفيَّة معترَضٌ؛ لأنّه لا ينافي الحرفيَّة؛ لاحتمال أنَّ اللّام حرف جرّ زائد أتى به لقصد العوض عن ألف (حاشَ) عن كان قد يجمع بينهما، وعند الجميع لا يُقصد التّعويض، فلا يُسلَّمُ أنَّ الدّليلين ينافيان الحرفيَّة(٢٦).

ثُمَّ ينفي ابن هشام حجّة زاعمي فعليَّة (حاشا) في آية يوسف -عليه السَّلام- لأنّهم قالوا: إنّها بمعنى: (جانَبَ يوسُف المعصية لأجل الله)، فيردّهم ابن هشام بأنَّ هذا التّأويل لا يتأتّى في هذه الآية. ووجه الاعتراض من ابن هشام كما ذكر الدّسوقيّ: "هذا اعتراض من المصنِّف عليهم بأنّه لا يتأتّى في قوله تعالى: (حاشا لله ما هذا بشرا)؛ وذلك أنَّ النّسوة لمَّا لُمْنَ زليخا (امرأة العزيز) في عشقها ليوسف فقالت له: اخرج عليهنَّ. فبمجرّد أنْ رأينه قطَّعن أيديهنَّ من شدَّة العشق، وقلن (حاشَ لله) تعجُّبًا من حُسنه، وليس المعنى: جانبَ يوسف المعصية لأجل الله؛ لأنّه ليس مقام تنزيه من معصية؛ إذ ليس هناك معصية ينزَّه عنها "(٢٧).

ولعلَّك ترى تفسير الآية ورأي ابن هشام في تخريجه للمقصود بالتّنزيه أخرجه إلى القول باسميتها.

ثمَّ يصرّح ابن هشام بأنّها اسم مرادف للبراءة من كذا –وفي هذا مخالفة لمن قال بفعليتها– مستدلاً على إنّها تُقرأُ بالتّنوين؛ أي براءة الله، ثمّ براءة يوسف.

يقول الدّسوقيّ: "والمعنى: أنزه الله عن كونه لا يطهر يوسُف من البشريَّة، ثمّ تعجّبوا منه وكذلك قوله: (قلن حاش لله) ما علمنا أنزه الله عن كونه لا يطهر يوسُف من المعصية، وقوله (بالتّنوين)؛ أي: وهو إنّما يكون في الأسماء"(٢٨).

وتخريج ابن هشام معتمد على المعنى في التّفسير، على أنَّ (حاشَ) اسم قد خالف به الكوفيين، والمبرّد، وابن جنّي، إضافةً إلى مخالفته البصريين –وإن لم يصرّح بذلك– لأنّهم يرون أنَّ (حاشا) لا تكونُ إلّا اسمًا.

فسيبويه يقول: "فحرف الاستثناء إلّا، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلّا فغير، وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى إلّا فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللّغات"(٢٩).

ويقول سيبويه أيضًا: "وأمّا (حاشا) فليس باسم، ولكنَّه حرف يجرُّ ما بعده كما تجرُّ حتَّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"(٣٠).

والحقيقةُ أنَّ (حاشا) في الاستثناء عند البصريين مختلفٌ فيها على رأي فريقين، في كونها حرف جرّ دائمًا بمعنى

إلّا، لكنّها تجرّ المستثنى، وهذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين، ورأي آخر فيها إنّها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًّا، وقليلًا فعلًا متعديًا جامدًا لتضمنه معنى إلّا، وهذا رأي الجرميّ، والمازنيّ، والمبرّد، والزّجّاج، والأخفش، وأبو زيد، ومعهم من الكوفيين الفرّاء، وأبو عمرو الشّيباني (-٢٠٦هـ) (٣١). وتفرُّد ابن هشام عن نحاة أهل البصرة والكوفة يكمن في كونه يرى إنّها تكون تنزيهيّة؛ وهو وجهٌ لم يره الباحث عند البصريين أو الكوفيين، وكذلك تفرُّده في إنّه يرى اسميّتها. فليست بحرف ولا بفعل.

وكونها تنزيهيّة أي إنّها لمجرّد التّنزيه، فلا يناقي الاستثنائيّة أنَّ فيها تنزيهًا، وهي تُذكر لتنزيه المولى ابتداءً، ثمَّ تنزيه من يراد تنزيهه بعد ذلك؛ أي فهي الدّاخلة على لفظ الجلالة (الله) مجرورًا باللّام، أو غير مجرور بها؛ وسببها أنّهم إذا أرادوا تنزيه شخص عن أمر قدَّموا لفظ الجلالة، فكأنّهم يقولون: تنزَّه الله عن أن يوجد هذا الشّيء في الشّخص، وهذا فيه مبالغة على ما صحَّحه ابن هشام من أنّها اسميّة، أمّا على فعليتها فالقصد بها تنزيه من أراد المتكلّم تنزيهه من الخلق لا من الله(٣٢). وانظر في قولي البصرة والكوفة في (حاشا) الّتي للاستثناء، وحجج كلّ فريق منهما فيما ذكره الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)(٣٣).

(٦) – [تسمية السّين وسوف حرفا استقبال أجود من تسميتهما بحرفي تنفيس]

يذكر ابن هشام في (حرف السّين المفردة) معنى التّنفيس فيها، فيقول: "ومعنى قول المعربين فيها (حرف تنفيس) حرف توسيع، وذلك إنّها تقلب المضارع من الزّمن الضّيِّق –وهو الحال– إلى الزّمن الواسع وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قول الزّمخشريّ وغيره (حرف استقبال)"(٣٤).

وهذا اختيارٌ واضحٌ من ابن هشام لما جاء عند الزّمخشريّ، في أنَّ الثّاني يختار اصطلاح (حرف استقبال) في هذه السّين، وقد ارتضاه ابن هشام ورأى أنّه أوضح من عبارة المعربين في قولهم حرف تنفيس. واختيار ابن هشام لعبارة الزّمخشريّ وغيره قد جعله يحذِّرُ من هذا الأمر المشهور بين المعربين؛ ففي الباب السادس من المغني المعنون بـ (في التّحذير من أمور اشتُهرت بين المعربين والصَّواب خلافها) يرفض ابن هشام أن يقال في السّين وسوف حرف تنفيس، ويختار أنَّ الأحسن حرف استقبال؛ لأنّ ذلك أوضح(٣٥).

لكنَّ ابن هشام بعدما صرَّح بأنَّ اختيار (حرف استقبال) أحسن من (حرف تنفيس) الّذي اختاره من كلام الزّمخشريّ وغيره، يذكر عبارة (حرف تنفيس) بقصد السّين وسوف، ولم يذكر عبارة (حرف استقبال) على غير ما اختار وارتضى. وقد جاء ذكر (حرف تنفيس) في حديثه عن (قد) حينما ترد حرفيّة، فيقول: " وأمّا الحرفيَّة: فمختصَّة بالفعل المتصرِّف الخبري المثبت المجرَّد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء، فلا تفصل منه بشيء اللّهمّ إلّا بالقسم"(٣٦). فلعلَّ ذكر ابن هشام هنا لحرف التّنفيس يثبت تأثُّر ابن هشام بعبارة المعربين؛ لأنّه كان من المنطق أن يستخدم عبارة (حرف استقبال)، ولاسيّما أنّه اختارها من الزّمخشريّ وغيره، ثمَّ إنّه اختارها ليضعها مكان العبارة المشتهَرة عند المعربين، ورأى أنَّ جملتهم خطأٌ وهي (حرف تنفيس). ولمَّا كان ابن هشام قد اختار هذا المصطلح لنحويّ ومفسّر وغيرهما، ممّن لم أعثر لهم طريقًا، أكانوا من المفسّرين أم النّحويين أم غير ذلك، كان قد تميَّز بهذا الرّأي متفرِّدًا به عن جمهور نحاة البصرة والكوفة.

وقد جاء عند سيبويه أنَّ (سوف) حرفٌ للتّنفيس، فيقول: " وأمَّا (سوف) فتنفيسٌ فيما لم يكن بعد. ألا تراه يقول: سوَّفْتُهُ (٣٧).

المصادر والمراجع:

(١) انظر: ابن هشام – المغني، ج١، ص٣٤ – ٣٥.
(٢) انظر: الدّسوقيّ – الحاشية، ج١، ص٢١.
(٣) انظر: ابن هشام – المغني، ج١، ص٣٥.
(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٣٥.
(٥) سيبويه – الكتاب، ج٣، ص٥٩ – ٦٠.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

(٦) انظر: الدّسوقيّ – الحاشية، ج١، ص٢٤. وانظر: الأمير – الحاشية، ج١، ص٢١.

(٧) ابن هشام – المغني، ج١، ص٤٣٦.

(٨) انظر: سيبويه – الكتاب، ج٣، ص٦٠.

(٩) انظر: مهدي المخزومي – مدرسة الكوفة، ص ٢٢٨.

(١٠) انظر: ابن هشام – المغني، ج١، ص٩٩.

(١١) المصدر نفسه، ج١، ص٩٩.

(١٢) المصدر نفسه، ج١، ص١٠٠.

(١٣) انظر: ابن هشام – المغني، ج١، ص١٤٨.

(١٤) انظر: علي فودة نيل – ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي، ص ٤٦٨.

(١٥) انظر: علي فودة نيل – ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي، ص ٤٦٨ – ٤٦٩.

(١٦) انظر: ابن هشام – المغني، ج١، ص١٥٢.

(١٧) المصدر نفسه، ج١، ص١٥٣.

(١٨) الدّسوقيّ – الحاشية، ج١، ص١٢١.

(١٩) انظر: المخزوميّ – مدرسة الكوفة، ص ٣٧٦ – ٣٨٩. وانظر: عبد الرّحمن السّيّد – مدرسة البصرة، ص ١٤٥ – ١٥٤.

(٢٠) ابن هشام – المغني، ج١، ص١٦٤ – ١٦٥.

(٢١) المصدر نفسه، ج١، ص١٦٥.

(٢٢) انظر: الدّسوقيّ – الحاشية، ج١، ص١٣١.

(٢٣) المصدر نفسه، ج١، ص١٣١.

(٢٤) انظر: ابن هشام – المغني، ج١، ص١٨٤ –١٨٥. وانظر: أبو البركات الأنباريّ – الإنصاف، مسألة (٣٧)، ج١، ص٢٨٦ –٢٨٧، في قول الكوفيين في (سوف).

(٢٥) انظر: ابن هشام – المغني، ج١، ص٢٠٦، مبحث (عَلَّ). ج١، ص٣٧٩، مبحث (لعَلَّ).

(٢٦) انظر: الدّسوقيّ – الحاشية، ج١، ص١٣١.

(٢٧) المصدر نفسه، ج١، ص١٣١.

(٢٨) المصدر نفسه، ج١، ص١٣١ – ١٣٢. انظر: ابن زنجلة – حجّة القراءات، ص ٣٥٩. وفيه أنَّ (حاشَ لله) قراءة الجميع إلّا أبا عمرو.

(٢٩) سيبويه – الكتاب، ج٢، ص٣٠٩.

(٣٠) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٤٩.

(٣١) انظر: ابن هشام – المغني، ج١، ص١٦٥.

(٣٢) انظر: الدّسوقيّ – الحاشية، ج١، ص١٣١.

(٣٣) انظر: أبو البركات الأنباريّ – الإنصاف، مسألة (٣٧)، ج١، ص٢٧٨ – ٢٨٧.

(٣٤) انظر: ابن هشام – المغني، ج١، ص١٨٤.

(٣٥) المصدر نفسه، ج٢، ص٨٦٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ج١، ص٢٢٧.

(٣٧) سيبويه – الكتاب، ج٤، ص٢٣٣.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2